المرصد
عين على الأحداث
نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية
العدد: 177
38 صفحة
الخميس 05 اغسطس 2021

تطورات الأحداث في تونس

الأسباب والسيناريوهات القادمة

قرارات سعيّد وجدل الفصل 80

النّوري: الإسلام السياسي تلقّى ضربات موجعة في أكثر من دولة

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

سقوط «النهضة» في تونس

تأثيراته على «إخوان» المنطقة

مجلة «المرصد»

زلزال..هكذا وصف الكثيرون تطورات الأحداث في تونس خلال الأيام القليلة الماضية،فالقرارات التي اتخذها الرئيس التونسي قيس سعيد ،مثلت خطوة جريئة وشجاعة لاختراق الوضع المأساوي الذي وصلت اليه البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا،وشكلت ضربة موجعة لحركة النهضة التي تتزعم المشهد التونسي منذ سنوات ووضعتها في حجمها الطبيعي،فيما يبدو أن تأثيرات هذه التطورات في تونس ستكون عامة على المنطقة.

البداية كانت مع اعلان الرئيس التونسي قيس سعيّد ،قراره تجميد كل سلطات مجلس النواب الذي يترأسه راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة، ورفع الحصانة عن كل أعضاء البرلمان، وإعفاء رئيس الوزراء هشام المشيشي من منصبه.كما قرر سعيّد بموجب الفصل 80 من الدستور، تولي رئاسة النيابة العمومية للوقوف على كل الملفات والجرائم التي ترتكب في حق تونس، وتولي السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس حكومة جديد ويعينه رئيس الجمهورية.

قرارت الرئيس التونسي أعقبتها تحركات السلطات الأمنية لملاحقة النواب المطلوبين للعدالة.ونقلت إذاعة «جوهرة أف أم» المحلية عن المتحدث باسم المحكمة الابتدائية والقطب القضائي في تونس، محسن الدالي، الثلاثاء، قوله: يوجد أكثر من 30 ملفا قضائيا تتعلّق بإصدار شيكات بلا رصيد من قبل 4 برلمانيين، وإن أحدهم لديه 24 ملفا قضائيا».

وأضاف الدالي أن «التهم القضائية التي تلاحق عددا من النوّاب تتراوح بين إصدار شيكات دون رصيد، وقضايا إرهابية، وعنف مادي ومعنوي، إضافة إلى تبييض أموال وتضارب المصالح».وأكد أن أنه «سيتم معاملة البرلمانيين على أنهم مواطنون عاديون، فيما تبقى مسألة الإيقافات خاضعة لتقديرات النيابة العامّة، خاصّة أن قرار رئيس الدولة قيس سعيّد برفع الحصانة عن النوّاب قد ييسّر التتبعات القضائية بشأنهم».

وكانت منظمة «أنا يقظ»، قد نشرت منذ أيام، قائمة لعدد من البرلمانيين، الذين جرى فتح قضايا بشأنهم في المحاكم، وضمت القائمة النواب محمد العفاس وماهر زيد وسيف الدين مخلوف وعبداللطيف العلوي من ائتلاف الكرامة، والجديدي السبوعي وسيفان طوبال من حزب قلب تونس، ورئيسة

> اتجه زعيمها راشد الغنوشي الى سياسة التهديد حين حذر في تصريحات لصحيفة «كوريرا دي لاسيرا» الإيطالية،من أن ما سماه بـ»الانقلاب» في تونس قد يؤدي إلى تدهور الوضع الاجتماعي وتدفق ٥٠٠ ألف مهاجر على السواحل الأوروبية.

الحزب الدستوري الحرّ عبير موسي و7 نوّاب آخرين من كتل نيابية مختلفة،وأوقفت السلطات الأمنية،الإثنين، البرلماني المستقل فيصل التبني،فيما قرّر القضاء العسكري منح مذكرات وقف ملاحقة النواب الأربعة المنتمين لائتلاف الكرامة.

حركة النهضة التي وجدت نفسها في مأزق كبير مع فشلها في تجييش الشارع التونسي ضد قرارات قيس سعيد،كما فشلت في اقناع القوى العربية والغربية في رفض هذه القرارات،اتجه زعيمها راشد الغنوشي الى سياسة التهديد حين حذر في تصريحات لصحيفة «كوريرا دي لاسيرا» الإيطالية،من أن ما سماه ب«الانقلاب» في تونس قد يؤدي إلى تدهور الوضع الاجتماعي وتدفق 500 ألف مهاجر على السواحل الأوروبية، ما يعني خطرا على الأمن القومي الأوروبي.

تصريحات الغنوشي التي اعتبرت محاولة لقضية الهجرة غير الشرعية لتحريض الدول الأوروبية على التدخل في تونس،سرعان ما رد عليها الرئيس التونسي قيس سعيد،خلال استقباله السفير الإيطالي في تونس لورانزو فانارا،حيث أكد على الموقف التونسي الداعي إلى معالجة شاملة ومتضامنة لمسألة الهجرة غير النظامية، والتصدي لشبكات الاتجار بالبشر وتهريبهم، محذرًا من «كل محاولات التوظيف السياسي لهذا الملف في هذا الظرف الدقيق من تاريخ بلادنا».

لا شك أن التطورات في تونس تمثل ضربة موجعة لحركة النهضة التي تصدرت المشهد السياسي في تونس منذ 2011،وهي ضربة قد تؤدي الى اخراجهم تماما من الحياة السياسية في البلاد خاصة في ظل ثبوت تورطها في العديد من ملفات الفساد المالي والسياسي،وتصاعد المطالبات بضرورة مقاضاة الحركة وحلها.

أزمة حركة النهضة لم تعد من خلال الضربات التي تتلقاها

اتهم شباب «حركة النهضة» في بيان تحت عنوان «تصحيح المسار»،قيادة حزبهم بالفشل والتقصير، وطالبوا رئيس الحركة راشد الغنوشي بتغليب مصلحة تونس.

من خصومها فقط بل باتت تعيش خلافات داخلية عاصفة في ظل الحديث عن تمرد كبير داخل الحركة على سياسات زعيمها راشد الغنوشي،حيث اتهم شباب «حركة النهضة» في بيان تحت عنوان «تصحيح المسار»،قيادة حزبهم بالفشل والتقصير، وطالبوا رئيس الحركة راشد الغنوشي بتغليب مصلحة تونس.

اعتبر 130 شابا من بينهم عدد من النواب، أن «تونس تمر بمنعطف تاريخي أفضى إلى اتخاذ رئيس الجمهورية إجراءات استثنائية، قوبلت بترحيب شعبي، كما أثارت تحفظ جزء من النخبة السياسية والقانونية».وطالب شباب حركة النهضة بتنفيذ خطة عاجلة للخروج من الأزمة الداخلية، أحد محاورها مطالبة مجلس الشورى بتحمّل مسؤوليته بحل المكتب التنفيذي للحزب فورا وتكليف خلية أزمة قادرة على التعاطي مع الوضعية الحادة التي تعيشها تونس لتأمين العودة السريعة لنشاط المؤسسات الدستورية.

الزلزال الذي ضرب حركة النهضة في تونس لا يستبعد أن تكون ارتداداته قوية على جماعة «الاخوان» في المنطقة عموما وخاصة في ليبيا التي من المقرر أن تشهد انتخابات رئاسية وبرلمانية في 24 ديسمبر المقبل، والتي تأتي ضمن خارطة الطريق التي توصل اليها المجتمع الدولي كحل لانهاء الصراعات في ليبيا.

هذه التأثيرات ليست بحكم الجوار الجغرافى والتداخل البشرى فحسب، وإنما بفعل التقارب فى الرؤى والمنظور والأهداف بين «الاخوان» في البلدين.وما يؤكد هذا الامر الفزع الكبير الذي أصاب جماعة «الاخوان» في ليبيا بعد قرارات الرئيس التونسي ومسارعة قياداتها للتعبير عن رفضها والتنديد بالتطورات الواقعة في تونس.

وفي أعقاب تغريدة القيادي الاخواني خالد المشرى رئيس المجلس الأعلى،تحركت ميليشيات الاخوان، لاستدعاء كل عناصرها بأوامر عليا من قادة التنظيم،وأعلنت ميليشيات الإخوان حالة الاستنفار داخل معسكراتها، بالذات داخل المعسكرات الثلاثة التى تبعد عن الحدود التونسية 218 كيلومترا، فى الآن ذاته تم رصد تحركات لهذه لميليشيات تجاه الحدود التونسية،وفق ما أوردته تقارير اعلامية.

وما فتئ زعيم حركة النهضة راشد الغنوشى،منذ توليه رئاسة البرلمان التونسى فى نوفمبر 2019، يحرص على التدخل في الشأن الليبي متجاهلا دور رئيس الجمهورية، وشهدت أروقة البرلمان التونسي،مساءلات عديدة حول الدور الدبلوماسى المشبوه للغنوشى،والذي تأكد أكثر حينما هنأ رئيس حكومة الوفاق فائز السراج بسيطرة ميليشيات طرابلس ومرتزقة تركيا على قاعدة الوطية الجوية.

شهدت أروقة البرلمان التونسي،مساءلات عديدة حول الدور الدبلوماسى المشبوه للغنوشى،والذي تأكد أكثر حينما هنأ رئيس حكومة الوفاق فائز السراج بسيطرة ميليشيات طرابلس ومرتزقة تركيا على قاعدة الوطية الجوية.

وحرص الغنوشي على تحشيد الدعم لاخوان ليبيا والتواصل المستمر معهم والحرص على تجميل التدخلات التركية التي جاءت بدعم من جماعة «الاخوان» اليد التخريبية لنظام أردوغان.ويشير كثيرون الى أن سقوط حركة النهضة سيتسبب أيضا في زعزعة الوجود التركي في الجارة الشرقية وهو ما يفسر غضب اردوغان ومسارعته للتنديد بالتطورات الحاصلة في تونس.

ويشير مراقبون الى أن اخوان ليبيا فقدوا خطوط الدعم التي كانت توفرها حركة النهضة.وقال مختار الجدال المحلل السياسي الليبي،في تصريحات لسكاي نيوز عربية،أن «دعم الأخوان في تونس يأتيهم من تركيا وقطر عبر استثماراتهم في تونس نفسها، أما دعم الإخوان في ليبيا فيأتي تحت ستار تحويل أموال الدعم العلاجي لمصحات بعينها، وكذلك عبر استيراد السلع التونسية عن طريق الشركات الإخوانية المستفيدة، لذا لا أعتقد إن دعم الإخوان الليبيين سيتوقف».

لا شك أن سقوط حكم حركة النهضة فى تونس من شأنه أن يقطع الدعم السياسي الذي كانت توفره لنظرائها في ليبيا،كما سيقطع الدعم اللوجيستي أي إمدادات الأسلحة وربما المرتزقة التى كانت تمر من الجنوب التونسى،كما سيقلص سقوط النهضة النفوذ التركي الذي سعى خلال السنوات الأخيرة الى اتخاذ ليبيا بوابة للتمدد في شمال افريقيا،وستؤدي هذه التطورات وفق المراقبين الى عودة الاستقرار في تونس وليبيا والمنطقة عموما.

سقوط حكم حركة النهضة فى تونس من شأنه أن يقطع الدعم السياسي الذي كانت توفره لنظرائها في ليبيا،كما سيقطع الدعم اللوجيستي أي إمدادات الأسلحة وربما المرتزقة التى كانت تمر من الجنوب التونسى.

هكذا انفجر الوضع في تونس وأفرز حراك 25 يوليو وقرارات قيس سعيّد

نجاة فقيري

لم تكن قرارات الرئيس التونسي الأخيرة «وليدة الصدفة» خاصة مع الإحتقان المتواصل وشرارات الإحتجاجات المتتالية التي يؤججها الغضب الشعبي منذ سنوات خاصة مع تأزم الأوضاع على جميع المستويات بدءا بالسياسي والبرلماني، ما أثر على الوضع الاقتصادي حيث تشارف بالبلاد على الإفلاس وتعيش أسوأ وضع إجتماعي في تاريخها مع تراجع كل المؤشرات الحيوية أمام تدني الأوضاع المعيشية والمقدرة الشرائية لمواطن «نفذ صبره» وفقد ثقته في الطبقة السياسية التي تدير دفة الأمور بالبلاد.

مع مطلع هذا العام انفجرت احتجاجات اجتماعية عنيفة على إثر التدهور الاقتصادي والسياسي الذي تعيشه تونس في أكثر من مدينة،ولم تكن الأولى من نوعها أو خاتمة الإحتجاجات المتقدة بين الحين والآخر بالبلاد، رغم فرض السلطات حظر التجول على خلفية الأزمة الصحية التي تعيشها تونس. ووفق معطيات نشرها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بلغ عدد التحركات الاجتماعية والاحتجاجات خلال سنة 2020، نحو 8759 تحركا احتجاجيا. و9091 احتجاجا في 2019، و9365 في 2018، و10452 في 2017، و8713 احتجاجا في 2016.

وأكّد المنتدى أن عدد التحركات الاجتماعية المرصودة في تونس منذ مطلع العام الحالي خلال شهري يناير/جانفي وفبراير/فيفري بلغ 2675 تحركا. وقال المنتدى التونسي إن 40 % من التحركات الاحتجاجية المرصودة منذ بداية السنة الحالية ذات طابع اجتماعي و33 بالمئة منها كانت ذات طابع اقتصادي.

لذلك اعتبر الخبراء والمحللون أن تحركات 25 يوليو/جويلية لم تكن سببا بقدر ما كانت نتيجة حتمية لتنامي الغضب والسخط الشعبي على تأزم الأوضاع التي عمقتها جائحة كورونا بارتفاع غير مسبوق للوفيات نتيجة «السياسة والإدارة الفاشلة» للأزمة الوبائية. بدأ الحشد لـ» حراك 25 يوليو» عبر شبكات التواصل الاجتماعي بمبادرات شبابية لتفرز احتجاجات واسعة انطلقت بالفعل من العاصمة تونس من ساحة «باردو» بمحيط البرلمان التونسي لتشمل معظم الولايات التونسية وذلك بالتزامن مع ذكرى عيد الجمهورية الرابع والستين. لتكون بذلك قرارات الرئيس التونسي التاريخية التي قضت بتجميد البرلمان التونسي ورفع الحصانة عن نوابه وإعفاء رئيس الحكومة هشام

مع مطلع هذا العام انفجرت احتجاجات اجتماعية عنيفة على إثر التدهور الاقتصادي والسياسي الذي تعيشه تونس في أكثر من مدينة.

المشيشي «تتويجا لهذا الحراك واستجابة لتطلعات الشعب التونسي».

انهيار المشهد السياسي والبرلماني !

إن المتأمل في الأزمة السياسية في تونس يرى أن جذورها تتجاوز الأشهر الأخيرة والسنوات الأخيرة أيضا، وتمتد إلى 2011 منذ اندلاع الثورة وسقوط حكم زين العابدين بن علي لتدخل تونس مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي الذي ترجمته الحكومات الأربع عشر 14 المتعاقبة التي تداولت على تسيير شؤون البلاد خلال 10 سنوات . وقد عمقت حكومة المشيشي هذه الأزمة القديمة المتجددة فاغلب وزارته بالنيابة بعد إقالة فريق من وزرائه. رافقت حكومة المشيشي تداعيات حادة وسوء إدارة للأزمة الوبائية الطاحنة التي عصفت بحياة أكثر من 20 ألف تونسي.

دخل الإنقسام السياسي بين السلطات الثلاث منعرجا خطيرا واتسعت دائرة الخلافات وبدأت الشبهات تحوم حول رئيس الحكومة الجديدة وولاءاته. حيث لم يحظى التعديل الذي أجراه على 11 وزير من حكومته بموافقة رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد الذي رفض تحديد موعد لأدائهم اليمين الدستورية أمامه رغم أنهم حصلوا على ثقة البرلمان، شبهات فساد تحوم حول أغلبهم. ففي حين دعمت حكومة النهضة الإسلامية المشيشي وحكومته فقد رفضت أحزاب اليسار هذه الحكومة واعتبرتها«منتهية الصلوحية».

أما البرلمان التونسي فيشهد منذ أشهر حالة توتر كبيرة وفوضى بين كتلة عبير موسي وكتلة النهضة وعدد من الموالين لها مما تسبب في تعطل العديد من جلساته، وما خلف غضبا كبيرا في الشارع التونسي، الذي اعتبر أن البرلمان يلعب الدور

> لذلك اعتبر الخبراء والمحللون أن تحركات 25 يوليو/ جويلية لم تكن سببا بقدر ما كانت نتيجة حتمية لتنامي الغضب والسخط الشعبي على تأزم الأوضاع.

الرئيسي في الآزمات التي تعيشها البلاد. فمشاهد الجدالات العنيفة تحت قبة البرلمان، سلطة التشريع العليا في البلاد التونسية، بلغت حد الإعتداء المادي. لتهز صور و فيديوهات «اعتداءات وتعنيف» وثلب وتبادل الاتهامات والشتائم وسائل التواصل الاجتماعي والشارع التونسي وحتى العربي والعالمي.

وقد هزت، حادثة أخيرة، تمثلت في إعتداء نائب بالبرلمان التونسي على زميلته باللكم والشتم خلال أشغال جلسة عامة، الرأي العام التونسي والعربي وأثارت تساؤلات كثيرة حول مآلات المشهد البرلماني بالبلاد التونسية خاصة أن الحادثة ليست الأولى من نوعها بل هي تواصل لوتيرة عنف لفظي ومادي وتشنج وتبادل اتهامات تحت قبة السلطة التشريعية المنتخبة من الشعب لخدمة مصالحه وإنقاذه من براثن الأزمات الخانقة التي يعيشها» لكن هيهات».

تمثلت حادثة العنف التي جدّت تحت قبة البرلمان التونسي وفق الفيديو الذي تناقلته وسائل الإعلام ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي توجّه النائب الصحبي سمارة نحو المكان المخصص لكتلة الدستوري الحر وقيامه بلكم وركل النائبة عبير موسي التي كانت ترتدي واقيا صدريا وخوذة منذ وقت طويل «خوفا من العنف داخل البرلمان»منذ فترة طويلة وقام عدد من النواب وأعوان المجلس بتهدئة الوضع الذي كان يتجه نحو الأسوأ. هي صورة مصغرة وحادثة تنضاف إلى حوادث كثيرة سبقتها خاصة حادثة إعتداء النائب سيف الدين مخلوف على النائبة عبير موسي في محافل عدة.

> دخل الإنقسام السياسي بين السلطات الثلاث منعرجا خطيرا واتسعت دائرة الخلافات وبدأت الشبهات تحوم حول رئيس الحكومة الجديدة وولاءاته.

هذه الممارسات التي ما فتئت تتكرر تحت قبة البرلمان التونسي زعزعت صورة وأهمية هذه السلطة التشريعية وباتت ترسم صورة«سيئة» عن بلد الديمقراطية واحترام الحريات واحترام المرأة وحمايتها من العنف وتكريس«مبدأ الديموقراطية والحوار والتشارك» كقيمة ثابتة أرستها «ثورة الياسمين».

الوباء يفتك بالتونسيين

وصفت اللجنة الوضع الوبائي بتونس بـ«الدرامي» ووصفها البعض بـ«تسونامي»، حيث تسارعت وتيرة الإصابات وتضاعفت معدلات الوفيات المسجلة التي فاقت

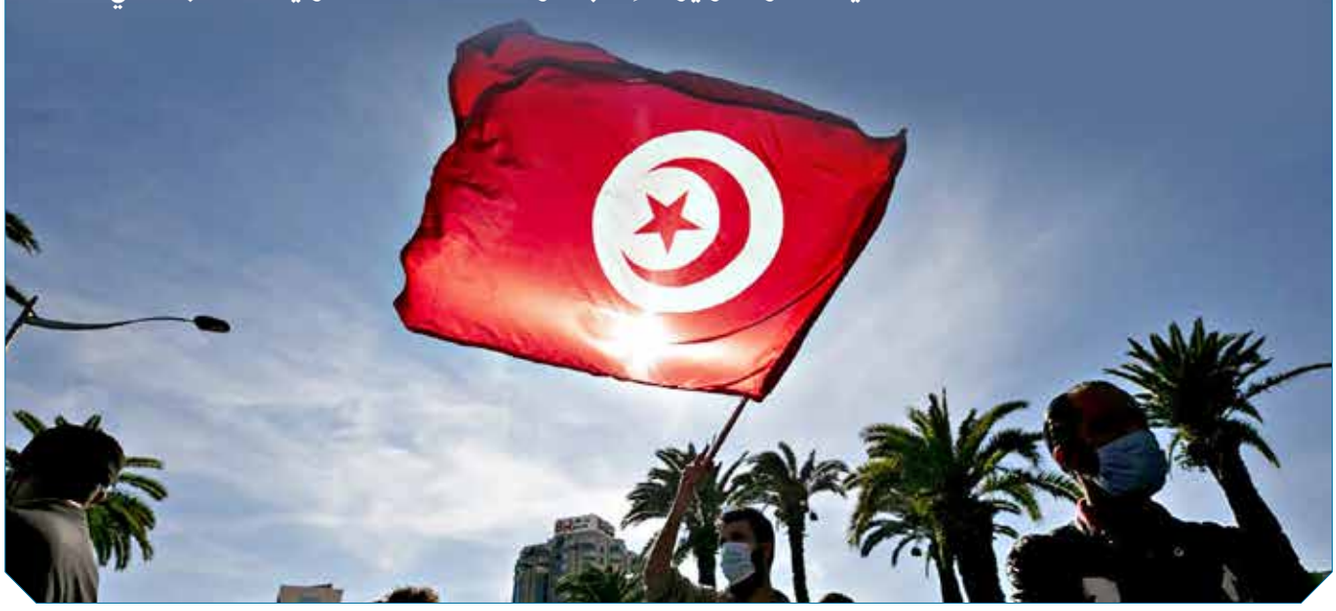

عن ارتفاع نسبة الاختبارات الايجابية اليومية إلى 36,12 بالمئة. وضع وبائي كارثي وقفت الدولة والحكومة أمامه عاجزة ما دفع الشعب التونسي لإطلاق نداءات استغاثة إلى العالم لإنقاذ البلاد من كارثة وشيكة وتعالت صيحات الفزع وانتشرت فيديوهات الموت والعجز على وسائل التواصل الاجتماعي.

سجلت تونس إجمالي إصابات بلغ إلى حد آخر التحيينات 595,532 إصابة بفيروس كورونا بينما بلغت الوفيات 20,067 حالة وفاة، وتقارب نسبة الوفيات 4% من إجمالي الإصابات بينما تبلغ نسبة الإصابات 5% من عدد السكان ما يجعل تونس تحتل المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا من حيث نسبة الإصابات والوفيات والأولى عالميا في نسبة التحاليل الإيجابية لتقصي فيروس كوفيد 19.

ما دفع الرئيس التونسي قيس سعيد لإجراء عديد الاتصالات مع الدول الشقيقة والصديقة ليتهاطل المد التضامني من كل حدب وصوب بدءا بالجارة الجزائرية التي ما انفكت تزود تونس بالأكسجين وصولا إلى كل الدول المغاربية، ليبيا والمغرب وموريتانيا التي أرسلت مع المساعدات والفريق الطبي 15 طن من الأسماك الموريتانية الرفيعة«جاد الكريم بما عنده». وشمل هذا المد التضامني الدول العربية والأوروبية وأمريكا والصين وغيرهم في هبة تضامنية غير مسبوقة جعلت البلاد تخرج من عنق الأزمة خاصة مع الإنفراجة التي تلوح في أفق الوضع الوبائي.

تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.. البلاد على حافة الإفلاس

شهدت تونس منذ 2011 تراجعا حادا في كل مؤشراتها الحيوية خاصة الاقتصادية والإجتماعية في ظل الوضع الكارثي الذي تعيشه ما خلف دولة «على حافة الإفلاس» حيث تنامي العجز التجاري من 8279,7- في

> أما البرلمان التونسي فيشهد منذ أشهر حالة توتر كبيرة وفوضى بين كتلة عبير موسي وكتلة النهضة وعدد من الموالين لها مما تسبب في تعطل العديد من جلساته.

2010 إلى 12002,6- في 2015 إلى 12757,8- في 2020. و تداعت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من نسبة نمو بلغت 3,5 % في 2010 إلى 8,8- في 2020.

كما تضاعفت الديون قرابة 3 مرات من 2010 إلى 2020 من 37% إلى 87 % ومن المتوقع أن تبلغ 114% خلال هذا العام ذلك إضافة إلى تنامي معدلات الفقر 15,2% في 2015 إلى 20,2 % في 2020 وتدهور المقدرة الشرائية وتهاوي الدينار مقابل العملات الأجنبية إضافة من ارتفاع معدلات البطالة من 15,4 % في 2015 إلى 17,4 % في 2020، حسب الإحصائيات الرسمية.

تواجه بذلك تونس أزمة إقتصادية حادة تهدّدها بالإفلاس في ظل تفاقم الديون الخارجية التي تجاوزت مائة في المائة وحُدّدت قيمتها بـ80,9 مليار دينار (30,3 مليار دولار) مع نهاية سنة 2020 حسب تقديرات مروان العباسي محافظ البنك المركزي. كما أظهرت بيانات المعهد التونسي للإحصاء، تسجيل اقتصاد البلاد تراجعا قياسيا لمعدل النمو بنسبة 8,8% في العام الماضي، وارتفاع نسبة البطالة إلى 17,4%.، كما تتوقع الحكومة تسجيل عجز في موازنة 2021 بمقدار 5,5 مليارات دولار.

وقد سعت الحكومة التونسية برئاسة هشام المشيشي المقال، لتوفير برنامج تمويلي لإنعاش الاقتصاد التونسي بأضخم قرض في تاريخ تونس حيث توجّه وفد رفيع المستوى بقيادة وزير المالية التونسي علي الكعلي، إلى واشنطن للنقاش مع صندوق النقد الدولي حول برنامج تمويلي لتونس التي تعاني من أزمة اقتصادية غير مسبوقة مع عجز مالي بلغ 11,5% لأول مرة بنهاية 2020 بينما انكمش الاقتصاد بنسبة 8,8% بسبب تداعيات أزمة كورونا.

وقد أثارت التزامات الحكومة التونسية بالرفع التدريجي للدعم، وخفض الأجور، مقابل الحصول على تمويل جديد من صندوق النقد الدولي، جدلا واسعا وتحذيرات كثيرة من حدوث اضطرابات اجتماعية وغضب شعبي كبير. وكانت وثيقة حكومية مسرّبة قد أظهرت أن تونس تخطط لخفض كتلة الأجور إلى 15 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المقبل، من خلال فرض برنامج للمغادرة الطوعية للموظفين، إضافة إلى رفع الدعم نهائيا عن المواد الغذائية ثم المحروقات والكهرباء والغاز مع موفى 2024، وذلك بهدف إقناع صندوق النقد الدولي بإقراض تونس 4 مليارات دولار.

كما حذر رئيس الحكومة التونسية المقال هشام المشيشي في محطات عدة من تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيش على وقعها بلاده وقال المشيشي في ندوة صحفية «يكفي من الدمار الذي لحق بالبلاد» وذلك في إشارة إلى الاحتجاجات المتواصلة وتعطل الإنتاج. لكنه لم يكن يعلم أن الأزمة قد استفحلت وأن الدمار قد أحاط بالفعل بالبلاد من كل جانب وأن شرارات الإحتجاجات المتتالية كانت تهيّء لـ«حراك 25 يوليو» الذي أطاح به وتجمد على إثره نشاطه ونشاط البرلمان التونسي وفقا للفصل 80 من الدستور التونسي.

وانطلقت على خلفيته قرارات متتالية متتابعة للرئيس التونسي قيس سعيد واعتقالات واسعة لعدد من النواب والشخصيات وقد تعهّد الرئيس التونسي «بالقضاء على الفساد» و«إعادة أموال الشعب التونسي» و«تحسين وضعيته الإجتماعية» مع «الحفاظ على الحقوق والحريات وعدم المساس بها».

** هذه الممارسات التي ما فتئت تتكرر تحت قبة البرلمان التونسي زعزعت صورة وأهمية هذه السلطة التشريعية

** شهدت تونس منذ 2011 تراجعا حادا في كل مؤشراتها الحيوية خاصة الاقتصادية والإجتماعية.

** كما تضاعفت الديون قرابة 3مرات من 2010 إلى 2020 من 37٪ إلى 87 % ومن المتوقع أن تبلغ 114% خلال هذا العام

منعرجات الإسلام السيّاسي بالمغرب العربي

من اللامعقول إلى المجهول

مصطفى قطبي

تعكسُ الاحتجاجات الشعبية التي بدأت من تونس، وتنذرُ بامتدادها إلى دول مغاربية أخرى، مدى الرفض وغضب الشارع المغاربي من الدرك الذي أوصلنا إليه «الإخوان المسلمون»، وباقي أطياف الإسلام السياسي الذين طفوا على السطح بعد موجة ما يسمّى «الربيع العربي»، حيث تنبئ احتجاجات تونس ذاتها أيضاً بالاحتضار والموت السريري الذي تعيشه هذه القوى العميلة والمأجورة.

لقد مثلت إيديولوجيا «الإسلام السياسي» على امتداد ما يقرب من قرن فعلاً تمزيقياً لبنيان المجتمعات التي تغلغلت فيها، والفعل نتاج طبيعي لتلك الإيديولوجيا التي تسعى إلى فرز المجتمع بين من هو مؤمن ومن هو غير مؤمن، ثم بين الأكثر إيماناً، والأكثر بعداً عن الإيمان، وذلك لوحده خلق المزيد من التشققات في نسيج المجتمعات التي كانت بحاجة لفعل معاكس يضعها في مسارات توافقية في مواجهة تحديات الخارج، وتلك التي تفرضها عملية البناء في الداخل. وتبدو أحداث تونس الأخيرة مؤشراً على سقوط واضح لجماعة «الإخوان المسلمين»، التي تضلل الناس والشعوب بالأسماء البراقة مثل «النهضة» و«العدالة والتنمية» و«الحرية»، بعد أن حَدَثَها الغرب بأصول النفاق والكذب، لا بل هي من يدرّس العالم كله قواعد النفاق والدجل باسم الله والدين.

في بآالمغربـآ مدرسة الأخوان مطوّقة، وفي تونس انكسرت شوكتها، وفي الجزائر هُزمت، ولا يستطيعون رفع رأسهم، أما جماعة «الإخوان المسلمين» في موريتانيا، فتعيش حالة من العزلة السياسية، حيث أغلقت السلطات الموريتانية، عددا من الجمعيات التي يديرها تنظيم الإخوان المسلمين، في إطار جهودها في محاربة التطرف وقطع تمويل الإرهاب، وبدأت موريتانيا منذ نهاية عام 2018، في تطويق أنشطة قيادات ومراكز الإخوان المسلمين، على خلفية شبهات تحيط بممارسات هذا التنظيم ومصادر تمويله، واتهامات تلاحقه بالتحريض على العنف ونشر التطرف، وتهديد أمن البلاد. وفي ليبيا ما زالت حتى اليوم تعيش صراعاً دموياً بين إرهابيين هم من صلب الجماعة نفسها، وبين قوات تريد ليبيا دولة مدنية متحضرة، وأرجو أن يكون ما حدث في تونس بداية حلول أزمنة جديدة، لتنظيف بلداننا المغاربيّة من حثالات التكفير، ولتطهير الأرض من كلّ ما يمهّد، أو يساعد على تسلّل العملاء...

إن تجارب «الإخوان المسلمين» في الحكم لم تعمر طويلاً، ففي مصر سقطت تجربتهم في أقل من سنة، ودخل جلّ زعاماتهم السجن بما فيهم محمد مرسي أول حاكم لهم في القاهرة، بعد انطلاق ما يسمى «ثورات الربيع العربي» التي يزعمون أنهم وراءها، وفي ليبيا لم يقرّ لهم قرار، ودمروا البلاد

> تبدو أحداث تونس الأخيرة مؤشراً على سقوط واضح لجماعة «الإخوان المسلمين»، التي تضلل الناس والشعوب بالأسماء البراقة .

ومزقوا الدولة الليبية أشلاء، وفي سورية هُزموا شرّ هزيمة في الثمانينيات، ولم يستطع أردوغان ولا قطر أن يجعلوا منهم قوة معتبرة على الأرض السورية في الأحداث الجارية منذ أكثر من عشر سنوات وسحق الجيش العربي السوري معظم تشكيلاتهم المسلحة، ونبذهم الشعب السوري أكثر فأكثر بعد افتضاح عمالتهم لكل من يريد تدمير الدولة السورية، وجاء أخيراً سقوطهم المدوي في تونس في 25 تموز (يوليو)، بعد أن جمّد الرئيس التونسي قيس سعيّد عمل البرلمان، وأقال رئيس الوزراء، وأعلن أنه سيحكم مؤقتاً بمرسوم، وألغى أيضاً الحصانة البرلمانية، وهدّد بإخضاع النواب الفاسدين للقانون «على الرغم من ثرواتهم ومناصبهم». ليؤكد فشل مشاريعهم في الحكم، وتالياً ليؤكد عدم تصديق الناس لشعاراتهم ومتاجرتهم بالإسلام واتخاذه مطية للوصول إلى السلطة وخدمة الجهات الأجنبية المرتبطين بها.

لقد حاول «الإخوان المسلمون» أن يتميزوا عن الجماعات التكفيرية المتطرفة، وأن يكونوا طبعة مختلفة عن تفرعات «القاعدة» مثل «داعش» وغيرها، وطرحوا مشاريع وبرامج لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتمترسوا بشعارهم «الإسلام هو الحل»، لكن سرعان ما انكشفت ارتباطاتهم الخارجية، وظهر تأثير كل من قطر وتركيا في أي توجه من توجهاتهم، وافتضح أمر انخراطهم في خدمة المشروع الإسرائيلي- الأمريكي في المنطقة، وتبيّن لأبناء الوطن العربي بعامة والمغرب العربي بخاصة، أنهم لا يملكون مشروعاً قابلاً للحياة أو قادراً على حل المشكلات، وظهروا في مصر وتونس والمغرب

> إن تجارب «الإخوان المسلمين» في الحكم لم تعمر طويلاً، ففي مصر سقطت تجربتهم في أقل من سنة، ودخل جلّ زعاماتهم السجن بما فيهم محمد مرسي أول حاكم لهم في القاهرة،

وموريتانيا، وفي والعراق وليبيا وسورية على أنهم ليسوا أكثر من جماعات «عصبوية» محدودة الفاعلية، ويمكن توظيفها في خدمة دول بعينها. وإذا تحرينا عن السبب الرئيسي لهذا الفشل الذريع، والسقوط السريع لجماعات الإسلام السيّاسي، نجد أن الخلل يكمن في جوهر الفكر الإخواني ومشروعهم القهري التسلطي الذي يلغي الآخر، فهو مشروع انتهازي رجعي تكفيري، لا يخدم طموح وتطلعات الشعوب التي تخضع لحكمهم، بقدر ما يخدم المصالح التنظيمية لهذه الجماعة. أما جوانب الخلل في مشروعهم، فتكمن في اعتبارات نوجزها بما يلي:

*حركة «الإخوان المسلمين»، تنظيم سياسي يستهدف الوصول إلى السلطة، بتوظيف الدين بشكل انتهازي لتحقيق أغراض الحركة الغامضة.

*تتبنى حركة الإخوان المسلمين فكراً رجعياً تكفيرياً دموياً. الإسلام السياسي الذي تتطلع إليه الحركة، لا يمكن أن يكون معادياً للغرب الاستعماري، بل هو أفضل من يخدمه، باستثناء بعض الحالات، فهم لا يؤمنون بالأوطان. كان الراحل الكبير جمال عبد الناصر في الخمسينيات يقول ما معناه: إذا كان من مصلحة جماعة «الإخوان المسلمون»، انتصارهم في باكستان على حساب تقسيم مصر، فسوف يعملون على تقسيمها من دون تردد.

*«الإخوان المسلمون» يعيشون خارج التاريخ، بما يتصفون به من تحجر عقلي وجمود فكري، ورفض التطور والتقدم، ونبذ الحداثة بشكل مطلق، لكنهم

> أحزاب الإسلام السياسي بالمغرب العربي، أمام هذا الوضوح في مزاج الشعوب المغاربية، باتت تستشعر خطر الأفول.

يقبلون بالتكنولوجيا، ويهدفون لتطبيقها بطريقتهم الخاصة التي تتعارض وطبيعة العصر.

*حركة «الإخوان المسلمين» حركة إقصائية لا تؤمن بالتشاركية والتعددية السياسية، وتالياً تجنح نحو النظام الشمولي.

*«الإخوان المسلمون» لا يملكون برنامجاً سياسياً واضحاً، وهم يخلطون بين الإسلام السياسي، والسياسة الإسلامية.

*«الإخوان المسلمون»، جزء من شبكة مالية، وإقليمية، ودولية تصل إلى مراكز القوى العالمية.

تلك بعض عوامل السقوط التي ولدت مع ولادة الحركة، فجعلتها حركة لا تصلح لاستلام ناصية الحكم في أي من الدول، ما لم تتخلص من نرجسيتها وانتهازيتها، وسلبياتها جملة وتفصيلا، لكن الحركة إن تخلت عن تلك العناصر، تكون قد تخلت عن أهم مقوماتها ومبررات وجودها، وهذا ما لا يريده مفكروها والنافذون فيها، لأن الرجوع عن عوامل الفشل يتطلب مراجعة، وحتى تكون المراجعة فاعلة، يجب أن تنطلق من الواقع الراهن ومقتضيات العصر، وهذا ما يتجنبه منظرو الحركة.

إشكالية «الإخوان المسلمين» الأساسية أنهم مشروع فتنة، والدين لديهم أداة للوصول للسلطة، فهذه الجماعة، بتسمياتها، وبفصائلها في البلدان التي وُجدت فيها، كانت دائماً تقف في صفّ السلطة، ويُعتبَر (التلوّن) ملمحاً في المسيرة الأخوانيّة، يعتمدونه للوصول إلى مآربهم، وعبر تاريخهم ملتحقون بالسلطة، أيّ سلطة تقبل بهم، وترحّب

> حركة «الإخوان المسلمين» حركة إقصائية لا تؤمن بالتشاركية والتعددية السياسية، وتالياً تجنح نحو النظام الشمولي.

بحضورهم، وهنا لابدّ من ملاحظة أنهم منحازون عبر تاريخهم إلى السلطات والقوى التي تغلب على توجّهاتها الرّجعيّة، حتى وإنْ رفعتْ شعارات ما يتنافى مع ذلك، أو قامت ببعض الإجراءات الخدّاعة، كما يفعل حزب بآالنهضةآ الآن في تونس مثلا، وهذه الصفات لا تنطبق على الحيثيات الإجرائية، أو التي تفرضها طبيعة التحوّلات المجتمعيّة، بل هي مركوزة بعمق في أفكارهم العقائديّة.

مشكلة «الإخوان المسلمين» أنه ليس لديهم أوطان ليدافعوا عنها، فالوطن لديهم في كل أنحاء ما يسمونه أرضاً إسلامية، وهو تعبير مطاط كذاب منافق، والمؤكد لدينا، أنّ (قيادات الإخوان) على اختلاف تسمياتها كانت، ومازالت تقيم في الغرب معزّزة، مكرَّمة، محميّة، وذلك بإسم حماية الديموقراطية، واحترامها، والغرب، على العموم، وكما نعرف فإنّه لا يقيم ملاجئ للمضطهَدين، وللباحثين عن الحريّة، فهو، في بنيته العمليّة والعقليّة غرب الربّح، والربا، وتأليه الذهب والمال، وما من عمل يتّجه إليه إن لم يجد فيه منفعة ربحيّة، ربويّة، والعمل على بعض السياسيّين ليس أقلّ استثماراً ماليّاً من العمل في آبار النّفط، ونعتقد أنّ ما حدث في ليبيا هو من أقرب الأدلّة وأصدقها على ما نقول.

إنّ أخطر ما في جماعة «الأخوان المسلمين»، أنّها إلغائيّة، وهي تعتبر أنّ إلغاء الآخر هو واجب شرعيّ عليها أن تقوم به تجاه اللّه، وهي بذلك تنصّب نفسها قاضياً ربّانيّاً، انطلاقاً من مقولتهم الشهيرة «الحكم لله»، وهم يعتقدون أنّهم وحدهم هم ممثّلو هذه الشريعة التي هم عليها، وبذلك يُحلّون أنفسهم محلّ الدّيّان الأعظم الذي هو ربّ العالمين... فقد أقاموا أنفسهم مقام مَن يقرّر مصائر العباد الأخرويّة والدنيويّة، وهذا يعني مصادرة جميع الأقوال، والأفكار، والمبادىء، والثقافات التي أنتجتها الإنسانيّة في سيرورتها، واعتبار الرؤية المذهبيّة التي هم عليها وحدها القول الحقّ، والمنطق الفصل، وما عداها ليس هراء فقط، بل كفراً وضلالاً. والشاذ في الموضوع، أنّ الأخوان المسلمين تهدف لإقامة بآشرع اللّهآ كما يعلنون، غير أنّ مسألة العلاقة بين الهدف والوسيلة هنا تعترضنا بقوّة، فهل من الشرعي والجائز أن نسايرٍ إسرائيل والغرب الاستعماري من أجل الوصول إلى سدّة الحكم؟! هذا الذي نقوله ليس افتراضاً، وثمّة شئ منه ماثل على أرض الواقع، ومن يتابع ما هي عليه الحركات (الاخوانيّة) في الوطن العربي سيجد أنّهم قدّموا مبكراً أوراق اعتمادهم لإسرائيل...

لهذا وذاك، ستظل حركة «الإخوان المسلمين» تحمل بذور فشلها وسقوطها أينما حلت، وليس مما يجدي جماعات الاخوان بعامة، وإخوان البلدان المغاربية بخاصة، مداومة المكابرة والإنكار واللف والدوران حول أزمتهم البنيوية الراهنة، بل مأزقهم الوجودي المتفاقم، وإعفاء أنفسهم من المسؤولية عن هذا المأزق التاريخي، وتحميلها لقوى وأطراف أخرى يزعمون أنها تعادي «الإخوان» وتتربص بهم، وتكيد لهم، وتتآمر عليهم آناء الليل وأطراف النهار. ليس مما يجدي هذه الجماعات التي أدمنت معزوفة التشكي والتبكي والتظلم، الهروب إلى الأمام، والحراثة في البحر، والكتابة خلف السطر، والفلاحة خارج الحقل، ودفن الرؤوس في الرمال، وتعليق أخطائها وخطاياها وبلاياها على مشاجب الآخرين من حاكمين ومحكومين، أو مدنيين وعسكريين، أو وطنيين وقوميين ويساريين وعلمانيين.

حان وقت مواجهة الحقيقة بمنتهى الشجاعة، وبات لزاماً على هذه الجماعة أن تعرف وتعترف أنها لا تواجه أزمة سياسية أو تنظيمية أو حركية عابرة يسهل التغلب عليها، وإنما تجابه مأزقاً خانقاً يطال أسس وأركان وجودها ومستقبلها ووزنها النسبي، ويتمثل هذا

المأزق بالدرجة الأساس في اطراد تخلفها عن ركب العصر، وكساد تجارتها بالشعارات الإسلامية الفضفاضة، وعقم ممارستها للسياسة من خارج قواعدها وشروطها، وضيق أفقها وتهافت منطقها جراء ابتلائها بذهنية منغلقة ونصوصية ونكوصية، وليست منفتحة ومنطلقة وابتكارية، علاوة على افتضاح زيف ادعاءات هذه الجماعات عندما تقلدت الحكم، هذا المأزق التاريخي سيظل يضيق بشكل حلزوني أمام الجماعات الإخوانية، ما لم تتدارك نفسها بسرعة، وتلتحق بعصرها دون تردد، وتتنازل عن أحقادها وانتقامها، وعقدها النفسية، وتحاكم بصدق دورها التخريبي ومسيرتها الهدامة المعروفة، وتتخلص تدريجياً من «أخونتها» القائمة على الحاكمية والجاهلية والسيف والمصحف والحرس الحديدي والسلف الصالح وباقي العناوين والشعارات والدروشات التي لا محل لها من الإعراب، ولا مكان لها في العقل السياسي، ولا مجال لوضعها موضع التحقيق والتطبيق في هذا الزمان.

لقد كشفت أحداث تونس حجم الضرر الذي جلبه هؤلاء لمجتمعهم وشعبهم، ويرى الخبراء في الحركات الإسلامية أن سقوط الإخوان في تونس يعتبر الضربة القاتلة للتنظيم الدولي، وستكون له تداعيات على مستوى المنطقة في ليبيا مثلاً، ولاحقاً رأس الأفعى في تركيا، حيث يحاول الحزب الحاكم الانسحاب النسبي من هذا الملف، ولكنه كان الأكثر قلقاً من أحداث تونس، كما كان قلقاً من سقوطهم في مصر، وسحقهم في سورية، وتفكيك شبكاتهم في الإمارات والسعودية، وسقوط القناع الأخير لهم... والمؤكد هنا، أن أحزاب الإسلام السياسي بالمغرب العربي، أمام هذا الوضوح في مزاج الشعوب المغاربية، باتت تستشعر خطر الأفول، وبخاصة بعد الانزياح الذي تشهده فروع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين في عدد من الدول العربية والإسلامية، وفي التغيير الذي نلمسه في دول الاتحاد الأوروبي لجهة التوقف عن احتضان مجموعات الإسلام السياسي، وفي مقدّمتها حركة الإخوان المسلمين، واعتبارها خطراً على المجتمعات الأوروبية. أمام ذلك، لن يبق لهذه الأحزاب المتأسلمة، إلا العودة إلى لعبتها القديمة في تبديل ثوبها، وفي مغازلة الأمريكي والإسرائيلي، وفي إحلال لفظي لكلمات بكلمات أخرى، في نظامها الداخلي المسخر أساساً لإنتاج آلة حكم وإرهاب تخدم الصهاينة، ولا ننسى هنا أن المال السياسي بشقيه الإخواني والقطري جاهز لدفع التكلفة وهو الذي كان قد دفع فاتورة نتنياهو الانتخابية، أفلا يدفعها لقادة الإخوان...؟

والحقيقة الثابتة، أنّ سقوط الإخوان هو سقوط لأعداء الإسلام، هو سقوط لتنظيم متطرف في طروحاته الإيديولوجية، ومقسّم لمجتمعاته، وعميل بشكل مخجل حسب أحد الباحثين في الحركات الإسلامية... «الإخوان المسلمون» اليوم، قاب قوسين أو أدنى من النهاية، فلربما تكون جنازاتهم قد انطلقت في تونس والمغرب وليبيا، لكن دفن مشروعهم إلى الأبد، وانتهاء دورهم يبدو أمراً مبالغاً فيه، بخاصة أنهم جزء من شبكة عالمية لقوى هيمنة، ومال، ونفوذ... لهذا فالمعركة في دولنا المغاربية مع الإخوان ليست نزهة، وهم ضعاف لن ينفعهم التمكين، ومنافقون إلى حدّ قلب الحقائق. وبالتالي لابد في المستقبل من تجفيف المنابع الفكرية ومصادر التمويل، والتعاون بين دول المنطقة لمواجهة تنظيم يدعي أنه حامل رسالة إلهية، ولكن عقيدته تقوم على مبدأ «المغالبة لا المشاركة»، السيطرة على منظومات الحكم، وعدم قبول النقد لفكرهم وأدائهم، ومن هنا سقطوا سقوطاً شعبياً متتالياً من مصر 2013، إلى تونس 2021، ويجري تطويق دورهم الخبيث والقذر في كل مكان.

قرارات سعيّد وجدل الفصل 80

مسارات الضرورة في تونس

شريف الزيتوني

يوم الـ25 من يوليو الماضي كانت الشوارع التونسية على موعد مع مظاهرات غاضبة. كل الظروف كانت مهيأة لذلك الغضب، لا الوضع الصحي، ولا الأوضاع الاقتصادية والسياسية، كانت تسمح بمزيد التأزيم، فكان الرأي للشارع الذي تحدى درجات الحرارة الكبيرة والوضع الصحي ليخرج شاهرا صوته وحتى عصاه في وجه السياسيين وأساسا حركة النهضة باعتبارها الحزب الوحيد المتمركز في الحكم خلال العشرية الأخيرة والمسؤولة بنسبة كبيرة إن لم تكن كاملة على الفشل الذي لحق مختلف الميادين إضافة إلى تسببها في تعميق الاحتقان الاجتماعي.

كل الظروف التي مرت بها تونس كانت مهيأة لذلك الغضب. لا الوضع الصحي، ولا الأوضاع الاقتصادية والسياسية، كانت تسمح بمزيد التأزيم، فكان الرأي للشارع الذي تحدى درجات الحرارة الكبيرة والوضع الصحي ليخرج شاهرا صوته وحتى عصاه في وجه السياسيين وأساسا حركة النهضة باعتبارها الحزب الوحيد المتمركز في الحكم خلال العشرية الأخيرة.

كان ذلك اليوم يقابل عيد الجمهورية في تونس، والشعارات والشارات التي رفعت في الشوارع يومها كانت في اتجاه المحافظة على الدولة وعلى قيمها الجمهورية، التي بنيت على نضالات ودماء أبناء الشعب، ولا يعقل أن تكون مهددة اليوم بتيارات جديدة لم تفرّق بعد بين الدولة في مفهومها العام وبين من حكموها وما يؤاخذون عليه في تاريخ قبضهم على السلطة. اختار إذن المتظاهرون أن يخرجوا في تلك المناسبة كنوع من الرسالة التي يريدون توجيهها لبعض الأطراف، أنهم موجودون للدفاع عن حقوقهم.

منذ ساعات الصباح الأولى خرج الألاف في الساحات وبعض المدن، معبّرين عن غضبهم الشديد. في هذه المرة تراجعت العناوين السياسية وصعدت مجموعات شبابية لا تلزمها العقلية السياسية المناورة ولا تُحسب على أي أحد لتقول للجميع أن خط الخطَر قد تم تجاوزه ولا مجال لمزيد الصبر. في ذلك الوقت ومع اتساع رقعة الاحتجاجات وتواتر الأخبار عن استهدافات لمقرات حركة النهضة تحديدا، بدأ الحديث عن اجتماعات ساخنة في قصر قرطاج برئاسة قيس سعيّد، للنظر في تطور تلك الاحتجاجات والحلول التي يمكن الذهاب فيها لوقف توتر الشارع.

آخر تلك الاجتماعات كان بحضور رئيس الحكومة في تلك اللحظة هشام المشيشي الذي بلغت العلاقة بينه وبين الرئيس نقطة اللاعودة بسبب احتماء المشيشي بالنهضة حكوميا وبرلمانيا وعناده في مواصلة الإشراف على الحكومة رغم كل الفشل الذي سُجل لحكومته التي ستكون بكل تأكيد أبرز حكومة في مستوى الفشل السياسي والاقتصادي والصحي، بشهادة أغلب المراقبين

> الشعارات والشارات التي رفعت في الشوارع يوم ٢٥ يوليو كانت في اتجاه المحافظة على الدولة وعلى قيمها الجمهورية، التي بنيت على نضالات ودماء أبناء الشعب، ولا يعقل أن تكون مهددة اليوم بتيارات جديدة لم تفرّق بعد بين الدولة في مفهومها العام وبين من حكموها وما يؤاخذون عليه في تاريخ قبضهم على السلطة.

ومن خلال الأرقام التي ترسلها الهيئات والبنوك الدولية. كان الاجتماع هو الأخير الذي ظهر فيه المشيشي في الصورة، ومنذ تلك اللحظة اختفى تماما عن الأضواء لتبدأ مرحلة جديدة في التاريخ السياسي التونسي مخلفة جدلا كبيرا.

بعد ذلك الاجتماع ظهر الرئيس التونسي بخطاب قوي، معلنا تجميدا للبرلمان وحلا للحكومة وقرارات كبيرة أخرى، تطبيقا للفصل 80 من الدستور الذي يمنح الرئيس صلاحية التصرّف الفردي في وضعيات الخطر الداهم على البلاد، معتبرا أن الظرف الصعب الذي تعيشه البلاد هو خطر داهم كان من الضروري التصرف في مواجهته، وهذا ما خلف نقاشات كبيرة بين أساتذة القانون الدستوري حول التعامل بشكل صحيح مع الفصل أو أن هناك تعسفا فرض ذلك الإجراء.

الدستور التونسي في فصله الـ80 يقول «لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن عن التدابير في بيان إلى الشعب.. ويجب أن تهدف هذه التدابير إلى تأمين عودة السير العادي لدواليب الدولة في أقرب الآجال، ويُعتبر مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة. وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة» ويشير النص إلى أن الرئيس «يُنهي العمل بتلك التدابير بزوال أسبابها. ويوجه رئيس الجمهورية بيانا في ذلك إلى الشعب».

وبالنظر إلى هذا النص وجد التونسيون أنفسهم أمام نقاشات التقيّد بالفصل، حيث يرى كثيرون أن الرئيس خرق الفصل ومنهم «شيوخ» في القانون الدستوري في تونس، ووصل بهم الأمر إلى اتهام رئيس الدولة بالانقلاب، في حين يرى

> مع اتساع رقعة الاحتجاجات وتواتر الأخبار عن استهدافات لمقرات حركة النهضة تحديدا، بدأ الحديث عن اجتماعات ساخنة في قصر قرطاج برئاسة قيس سعيّد، للنظر في تطور تلك الاحتجاجات والحلول التي يمكن الذهاب فيها لوقف توتر الشارع.

آخرون أنه في غياب المحكمة الدستورية تعود لرئيس الدولة سلطة التقدير، باعتباره الضامن لسلامة الوطن وحماية الدستور.

لكن بعيدا عن التأويلات القانونية، هناك حقائق مرتبطة أساسا بما هو سياسي، في ظل رغبة حركة النهضة باعتبارها تشكل الأغلبية البرلمانية والداعمة الرئيسية لحكومة هشام المشيشي، في مواصلة تأزيم الأوضاع والرغبة في البقاء في الحكم، مما خلق حالة من الاحتقان في الشارع التونسي. فمباشرة بعد إعلان الرئيس التونسي عن القرارات، قالت النهضة إن ما حصل هو انقلاب وحاولت استنفار أنصارها وتوجه راشد الغنوشي وعدد من نواب حركته إلى البرلمان في ساعات الفجر الأولى أين وجد نفسه أمام مشهد مذل بالنسبة إليه عندما رفض الجيش التونسي دخوله كما لم ينجح في تحشيد المعارضين لقرار الرئيس الأمر الذي جعله يغادر المكان دون النجاح في أي خطوة كان ينوي القيام بها.

في جانب آخر أعلنت بعض الأحزاب تأييدها لقرارات الرئيس، محاججة بأن الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد اقتصاديا وصحيا بالإضافة إلى العجز عن إيقاف حالة الفوضى السياسية كانت تفرض إجراءات حاسمة ولم يكن هناك أي مخرج لذلك سوى تأويل دستوري من رئيس الجمهورية يعيد الوضع إلى الاستقرار النسبي، محذرة من أي تهديد للحريات أو المسار الديمقراطي اللذين اكتسبا بعد 2011.

نهاية وفي تصور لا يخلو من موقف خاص، كان لزاما أن تخرج تونس من حالة العجز السياسي، حتى لو كان عبر إجراءات يراها البعض إشكالا دستوريا، فمشهد برلماني بذلك الشكل وحكومة تشتغل بتلك الطريقة وذلك الارتهان كان طبيعيا أن تكون نهايتها على هذه الشاكلة، بقي شئ واحد ذو أهمية كبيرة وهو الحريات التي لا يجب أن تُمس بأي شكل من الأشكال لأن بعض الخطوات الأولى على مستوى المحاسبة مبدئيا طرحت أسئلة مهمة حول أولويات المحاسبة.

مباشرة بعد إعلان الرئيس التونسي عن القرارات، قالت النهضة إن ما حصل هو انقلاب وحاولت استنفار أنصارها وتوجه راشد الغنوشي وعدد من نواب حركته إلى البرلمان في ساعات الفجر الأولى أين وجد نفسه أمام مشهد مذل بالنسبة إليه عندما رفض الجيش التونسي دخوله كما لم ينجح في تحشيد المعارضين لقرار الرئيس الأمر الذي جعله يغادر المكان دون النجاح في أي خطوة كان ينوي القيام بها.

قرارات الرئيس التونسي

ردود فعل داخلية حذرة في إنتظار خارطة طريق واضحة المعالم

رامي التلغ

إثر موجة من الاحتجاجات الشعبية المناهضة لحكومة هشام المشيشي وحركة النهضة، تعيش تونس على وقع مشهد سياسي جديد يتزعم فيه الرئيس قيس سعيد صلاحيات السلطة التنفيذية مع تجميد عمل البرلمان ثلاثين يوما و توليه رئاسة النيابة العامة.

وبعد إعلان سعيد، انتشرت قوات الجيش أمام المؤسسات الحيوية في البلاد فيما خرج كثير من التونسيين للاحتفال بما يرونه «إنهاء» لحالة انسداد مستمرة منذ ستة أشهر زاد من وطأتها الانتشار المتسارع لفيروس كورونا الذي تسبب في شلل الحركة الاقتصادية.

ونفى سعيد أن تكون التدابير الاستثنائية التي اتخذها بمثابة «انقلاب على الشرعية»، واعتبرها قرارات دستورية وفق الفصل 80 من الدستور، مؤكداً، ''أكره الانقلابات، ولست من دعاتها، وكيف يكون انقلاباً تطبيق فصل من الدستور؟».

وشدد سعيد على أنه استشار قبل الإعلان عن هذه التدابير رئيس الحكومة، هشام المشيشي، الذي التقاه بشكل مباشر، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، الذي أعلمه هاتفياً. وأضاف، ''على الرغم من أنني تعاملت معهم بمنتهى الصدق والاحترام، يتآمرون ليلاً، المسؤولية تقتضي أن أتحملها، ولن أترك تونس لقمة سائغة يتلاعب بها هؤلاء».

وشدد الرئيس التونسي قائلاً، ''من يتحدث عن انقلاب فليقرأ الدستور جيداً، أو فليعد إلى الصف الأول الابتدائي''، مضيفاً، ''من يحاول الهروب الآن، ومن يريد أن يتحصن بالحصانة، ليتطاول على الدولة ورموزها فهو مخطئ، صبرت كثيراً، وتألمت مع الشعب التونسي».

مواقف متباينة للأحزاب

اتهم رئيس البرلمان التونسي، راشد الغنوشي، رئيس البلاد بشن «انقلاب على الثورة والدستور».

ونفى رئيس مجلس النواب، راشد الغنوشي، استشارته من قبل سعيد حول تفعيل الفصل 80 من الدستور.

وقال، «إن تجميد أعمال مجلس نواب الشعب، دعوة لا دستورية، وغير قانونية، ولا تستقيم»، مضيفاً، أن «مجلس نواب الشعب بالجمهورية التونسية قائم، وسيستكمل أشغاله، ونطمئن الشعب التونسي وأصدقاء تونس في العالم، أن صوتها الحر لن يخبو أبداً بإذن الله تعالى».

وتحول الغنوشي، برفقة نائبته، سميرة الشواشي، وعدد من النواب الآخرين فجر الاثنين 26 2021، إلى مقر مجلس النواب، إلا أن وحدات الجيش الوطني، المتمركزة أمام مدخل البرلمان، منعته من الدخول.

وندد الغنوشي، في تصريح من أمام مقر البرلمان، بمنعه من دخول مقر المجلس، مؤكداً أن ما حدث في تونس، «انقلاب على الثورة» داعياً كل القوى السياسية إلى الوقوف مع الشعب التونسي.

وقد تمركزت وحدات من الجيش ليلة ال25 من الشهر الجاري حول عدد من المقار الحيوية الرسمية على غرار البرلمان ومقر التلفزة الوطنية ومبنى الإذاعة التونسية.

وأيدت قوى سياسية في تونس القرارات التي اتخذها

> أيدت قوى سياسية في تونس القرارات التي اتخذها الرئيس، قيس سعيّد، معتبرة أن من شأنها أن تنقذ البلاد وترسي دعائم الاستقرار فيه.

الرئيس، قيس سعيّد ، معتبرة أن من شأنها أن تنقذ البلاد وترسي دعائم الاستقرار فيه.

وأعلن حزب التحالف من أجل تونس مساندته لكل القرارات والإجراءات التي أعلن عنها سعيّد ، بما في ذلك إقالة حكومة هشام المشيشي وتجميد أعمال البرلمان.

وقال الحزب في بيان إنه «بهيئته السياسية ومنتسبيه يعلن مساندته لكل القرارات والإجراءات التي أعلن عنها رئيس الجمهورية وعن ثقتنا المطلقة في قواتنا العسكرية والأمنية وفي الإدارة التونسية وكل أجهزة ومؤسسات الدولة لتنفيذها بما يحقق السلم الاجتماعي واستقرار البلاد (...)».

واعتبر أن التصريحات التي تصف قرارات الرئيس التونسي بـ«الانقلاب» عبارة عن جملة من الأكاذيب والاشاعات وتشويه للحقائق.

أما حركة الشعب التونسية، فرأت أن قيس سعيّد لم يخرج بقراراته عن الدستور، وتصرف وفق ما تمليه عليه مسؤوليته في إطار القانون.

واعتبرت في بيان أن قرارات الرئيس كانت مدفوعة بالرغبة في المحافظة على كيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها وضمان السير العادي لدواليب الدولة.

وأكدت «مساندتها للقرارات التي أصدرها رئيس الجمهورية وتعتبرها طريقا لتصحيح مسار الثورة الذي انتهكته القوى المضادة لها وعلى رأسها حركة النهضة والمنظومة الحاكمة برمتها».

من جانبه،أكد أمين عام التيار الشعبي زهير حمدي خلال مقابلة تليفزيونة مع ميدي شو أن حزبه يدعم جميع قرارات رئيس الجمهورية قيس سعيّد ويؤيدها، داعيا إلى إقرار خارطة طريق واضحة في هذا الإطار.

وتابع: «الناس إلّي وصلتنا للمأزق منذ سنوات ولهذه النهايات، تتحمل مسؤولية هذه القرارات..وما قام به

> بدى موقف المنظّمات الوطنية والنّقابات والهيئات أكثر تناغما من القوى السياسية، حيث شدّدت عن تمسّكها بالمكاسب القانونية والحقوقية دون التعبير الصريح عن رفض مبادرة الرّئيس أو دعمها.

الرئيس يدخل في صميم صلاحاته».

في الجانب المقابل،أما حزب التيار الديمقراطي فأعلن اختلافه مع الرئيس التونسي في تأويله للمادة رقم 80 من دستور البلاد، ويرفض ما ترتب عنه من قرارات واجراءات خارج الدستور.

وقال إنه «لا يرى حلا إلا في إطار الدستور، داعيا رئيس الجمهورية وكل القوى الديمقراطية والمدنية والمنظمات الوطنية لتوحيد الجهود للخروج بالبلاد من الأزمة باحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان ومقاومة الفساد السياسي».

لكن النائبة عن الحزب، سامية عبو، اعتبرت قرارات الرئيس التونسي تستعيد الدولة، ووصفت في مقابلة إذاعية رئيس حركة النهضة الإخوانية، راشد الغنوشي بالشخص غير المسؤول.

أما حركة النهضة فقد اعتبرت قرارات سعيّد انقلاب ضدها، وتماهت معها عدد من الحركات السياسية المقربة منها، مثل ائتلاف الكرامة.

وقالت عبير موسى رئيسة الحزب الدستوري الحر في تونس إن الشعب التونسي عبر عن سعادته بقرارات رئيس الجمهورية قيس سعيد ، لأنهم تخلصوا من الإخوان ومن زعيم حركة النهضة ورئيس البرلمان راشد الغنوشي وهشام المشيشي رئيس الحكومة المقال.

وأضافت عبير موسى في مقطع فيديو نشرته عبر حسابها على «فيسبوك»: «لن نسمح بالالتفاف على فرحة التونسيين ولن نخذلهم مثلما حصل بعد الثورة، ولو كنا في السلطة لقمنا بإيقاف الدمار والمنظومة الحالية، الآن يجب تحديد المسار الذي

> تؤكد مؤسسات سبر الآراء أن شعبية الرئيس التونسي قيس سعيد ارتفعت بشكل كبير جدا داخل تونس إثر القرارات التي اتخذها.

يصب في مصلحة التونسيين».

تراجع رئيس كتلة قلب تونس أسامة الخليفي عن موقفه في اليوم الموالي معتبرا في تصريح له لقناة التاسعة التونسية أنّ «رئيس الجمهورية أصاب في قراره الأخير».

على صعيد آخر اختلف موقف حزب التيار الديمقراطي المعارض مع « تأويل رئيس الجمهورية للفصل 80 من الدستور ورفض ما ترتب عنه من قرارات واجراءات خارجة عن الدستور في بيان صدر عن مكتبه السياسي وكتلته النيابية، على الرّغم من تثمين النائبة سامية عبّو عن نفس الحزب قرارات قيس سعيد ووصفها بالتاريخية في وقت سابق.

لكن الحزب، سرعان ما تراجع عن هذا الموقف في بيان آخر باسم مجلسه الوطني بتاريخ 29 جويلية 2021، حيث أعلن هذه المرة عن «تفهمه للإجراءات الاستثنائيّة التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية ودوافعها، باعتبار الأوضاع المتردية والمخاطر التي تمر بها البلاد».

إستبشار حذر من المجتمع المدني

بدى موقف المنظمات الوطنية والنّقابات والهيئات أكثر تناغما من القوى السياسية، حيث شدّدت عن تمسّكها بالمكاسب القانونية والحقوقية دون التعبير الصريح عن رفض مبادرة الرّئيس أو دعمها.

أكد الاتحاد التونسي للشغل ضرورة التمسك بالشرعية الدستورية في إجراء يتخذ في هذه المرحلة التي تمر بها البلاد لتأمين احترام الدستور واستمرار المسار الديمقراطي وإعادة الاستقرار لتونس.

وشدد الاتحاد التونسي للشغل في بيان على وجوب مرافقة التدابير الاستثنائية التي اتخاذها الرئيس قيس

اتحاد الكتاب التونسيين أشاد بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية وعبر عن مساندته المطلقة للقرارات الجريئة المتخذة من رئيس الجمهورية، ويعتبر ما قام به رئيس الدولة إجراء قانوني دستوري لا غبار على شرعيته.

سعيّد بجملة من الضمانات الدستورية.

وأوضح أن هذه الضمانات تتمثل في «ضرورة ضبط أهداف التدابير الاستثنائية بعيدا عن التوسع والاجتهاد والمركزة المفرطة وتحديد مدة تطبيق الإجراءات الاستثنائية والإسراع بإنهائها، حتى لا تتحوّل إلى إجراء دائم والعودة في الآجال إلى السير العادي وإلى مؤسسات الدولة، وكذلك ضمان احترام الحقوق والحريات بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية».

اتحاد الكتاب التونسيين أشاد بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية وعبر عن مساندته المطلقة للقرارات الجريئة المتخذة من رئيس الجمهورية، ويعتبر ما قام به رئيس الدولة إجراء قانوني دستوري لا غبار على شرعيته.

منظمة انا يقظ طالبت رئيس الجمهورية بتحديد «أسباب» تفعيل الفصل 80 الّتي ينهى بزوالها العمل بالتدابير الإستثنائية، كما دعت الى اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تسريع مسار ارساء المحكمة الدستوريّة، حتى لا نقع مستقبلا في مأزق التأويل الدستوري وحتى لا يميل كل ذي سلطة الى التعسف في استعمالها.

كما دعت إلى إصدار خارطة طريق بآجال واضحة وأن يتم التنصيص على إجراءات للرقابة على السلطة وعدم الانفراد بها وتكون بصفة تشاركية وتحترم مبادئ الديمقراطية، والى حسن اختيار رئيس الحكومة القادم تجنبا لأخطاء الماضي والخيارات الكارثيةٍ التي تسبب فيها هشام المشيشي وأن يكون هذا الاختيار قائماً على الكفاءة قبل الولاء.

وأعربت الجمعية التونسية للقانون الدستوري ، «عن تخوفها من مخاطر تركيز جميع السلطات لدى رئيس الجمهورية»، بعد اعلانه عن تجميد جميع اختصاصات البرلمان وترؤس النيابة العمومية وتوليه السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يقوم بتعيين رئيسها.

كما عبرت الجمعية عن «انشغالها العميق» لدخول الجمهورية في حالة استثناء وبالتالي في وضعية دقيقة «يمكن ان تفتح الباب أمام عدة انحرافات»، وفق تقديرها، معتبرة ان تجميد جميع اختصاصات مجلس نواب الشعب «لا يدخل ضمن التدابير الاستثنائية التي يمكن اتخاذها بناء على الفصل 80 من الدستور».

> بدى موقف المنظّمات الوطنية والنّقابات والهيئات أكثر تناغما من القوى السياسية، حيث شدّدت عن تمسّكها بالمكاسب القانونية والحقوقية دون التعبير الصريح عن رفض مبادرة الرّئيس أو دعمها.

شارع تونسي مبتهج بقرارات الرئيس

خرج مواطنون تونسيون إلى الشوارع، مساء الأحد 25 جويلية 2021، احتفالا بقرار الرئيس قيس سعيد تجميد نشاط البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة الحالي، هشام المشيشي، من منصبه.

وفي شارع الحبيب بورقيبة، وسط العاصمة، خرج مئات التونسيين للشوارع رافعين الأعلام.

ووقف الآلاف أمام مقر البرلمان بمنطقة باردو للتعبير عن فرحتهم،وانتشرت وحدات للجيش التونسي في مداخل العاصمة تونس وبعض شوارعها الرئيسية.

تؤكد مؤسسات سبر الآراء أن شعبية الرئيس التونسي قيس سعيد ارتفعت بشكل كبير جدا داخل تونس إثر القرارات التي اتخذها.

الأغلبية ترفع شعار دعم الرئيس لمواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للخروج بالبلاد والعباد من هذا الوضع الكارثي الذي خلّقته سنوات من الفشل.

تؤكد هذا التوجه الزيارات المفاجئة التي قام بها الرئيس قيس سعيد إلى شارع الحبيب بورقيبة لاقت تجاوبا كبيرا من طرف المواطنين، حيث استقبلوه بهتافات النصر داعين الرئيس إلى مواصلة ما قام به، معبرين عن دعمهم لكل قراراته التي تهدف لإنقاذ البلاد.

ويرى مراقبون أن أن حركة النهضة حاولت النزول إلى الشارع، وهو ما حدث فعلا حيث وصل بعض أنصارها لمقر البرلمان بعلة حماية الشرعية إلا أن الإستجابة كانت دون المأمول كدليل على ترهّل شعبية الحركة في الشارع التونسي.

عمر الصيد

سعيد أسس قراراته على قاعدة دستورية

حوار/ همسة يونس

أثارت قرارات الرئيس التونسي قيس سعيد بتجميد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن النواب وإعفاء رئيس الوزراء هشام المشيشي وتولي السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس وزراء جديد ردود فعل عديدة.

وقال المحلل السياسي الليبي د. عمر الصيد إن سعيد أسس قراراته على قاعدة دستورية سحب من خلالها البساط من تحت أقدام تيار الإسلام السياسي الذي أغرق تونس في فوضى عارمة وأفقدها جزء كبير من سيادتها مبينا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن جماعة الإخوان المسلمين الأداة التي استخدمت لبث الفوضى والخراب والدمار في الدول العربية التي عصفت بها رياح ماسمي زورا بالربيع العربي وكانت تونس بقيادة الإخوان قاعدة لتدريب المتمردين والمرتزقة لضرب ليبيا وإمدادهم بالسلاح الوارد من قطر وتركيا عبر الحدود.

إلى نص الحوار:

** كيف تنظر لتأثير قرارت الرئيس التونسي قيس سعيد على تيار الاسلام السياسي؟

لاشك أن الرئيس التونسي سعيد أسس قراراته على قاعدة دستورية سحب من خلالها البساط من تحت أقدام تيار الإسلام السياسي الذي أغرق تونس في فوضى عارمة وأفقدها جزء كبير من سيادتها كونه تيار ينتمى لتنظيم دولي يسير حسب تعليمات فوقية تصدر من المرشد الأعلى ناهيك عن تمكين التطرف والإرهاب من استخدام تونس كقاعدة لتصدير المجموعات المقاتلة إلى ليبيا وسوريا وغيرها من الدول التى عانت وتعاني من تلك الجماعات وحتى تونس ذاتها تضررت من تلك التنظيمات العدمية التي نفذت عدة عمليات ضد الجيش والأمن التونسي وضد المدنيين الآمنين .

وبتلك القرارات التي أصدرها الرئيس والمدعومة من الشعب المنتفض ضد سطوة وتغول الفساد المدعوم من تيار الإسلام السياسي بقيادة حركة النهضة لاشك أنه تم غل أيديهم وجمدت نشاطهم تمهيدا لتقديمهم للمحاكمة على جرائم اقترفوها بحق الشعب التونسي والمنطقة بمجملها.

هل لمستم ارتباكا تركيا بعد الاتجاه نحو سقوط الإخوان في تونس؟

كما هو معلوم للجميع أن تركيا أصبحت حاضنة للإخوان الذين يشكلون أخطر تنظيم في تيار الإسلام السياسي بل هم من يقود ذلك التيار بمختلف مسمياته

وأعتقد أن انتفاضة الشعب التونسي ضدهم جائت مكملة لثورة يونيو في مصر التي أطاحت بهم ماجعل تركيا في وضع أكثر ضعفا وتوترا وقلقا من نهاية المشروع الإخواني برمته خاصة أن الحوارات المصرية التركية في بداية العام الحالي أظهرت مدى

> ** تونس ذاتها تضررت من تلك التنظيمات العدمية التي نفذت عدة عمليات ضد الجيش والأمن التونسي وضد المدنيين الآمنين .

استشعار حكومة الرئيس التركي رجبطيب أردوغان التى تقود مشروعهم بالخطر حتى أنها أعلنت جملة من الإجراءات حدت من نشاط مجموعة الإخوان الفارين من مصر على أراضيها.

**** كيف يؤثر سقوط الإخوان في تونس على الوضع بليبيا؟**

كانت جماعة الإخوان المسلمين الأداة التي استخدمت لبث الفوضى والخراب والدمار في الدول العربية التي عصفت بها رياح ماسمي زورا بالربيع العربي وكانت تونس بقيادة الإخوان قاعدة لتدريب المتمردين والمرتزقة لضرب ليبيا وإمدادهم بالسلاح الوارد من قطر وتركيا عبر الحدود.

وحتما بسقوط الإخوان في تونس سيفقد إخوان ليبيا ومليشياتهم التي يستخدمونها لفرض سطوتهم سيفقدون داعم أساسي لهم سيجعلهم أضعف بكثير وأيضا أحداث انتفاضة الشعب التونسي سيكون لها أثر كبير ومردود ايجابي في حدو أبناء الشعب الليبي المكلوم حدو ماحدث في تونس في شكل عودة الكرة بعكس اتجاه رياح عام 2011 الذي جاء بالفوضى والدمار بداية بتونس مرورا بمصر ثم ليبيا.

**** هل هناك مخاوف من ردود فعل عنيفة لتيار الاسلام السياسي؟**

لاشك أن منهجهم مبني على سفك الدم والتفجير والدمار إذا لم تتخذ التدابير الأمنية والقضائية تجاههم ولنا في التجربة المصرية دروسا وعبر حيث استطاعت من خلال أجهزتها الأمنية والاستخبارتية أن

> **** تركيا أصبحت حاضنة للإخوان الذين يشكلون أخطر تنظيم في تيار الإسلام السياسي بل هم من يقود ذلك التيار بمختلف مسمياته.

تجفف منابع تمويلهم وتقدم قياداتهم للمحاكمة وتقضي على فلولهم وانعكس هذا على واقع مصر بعد أن تخلصت منهم تنمية وبناء ونهضة غير مسبوقة في شتى المجالات.

ومن هنا على الرئيس بن سعيد واجهزة تونس الأمنية العمل بالوصفة المصرية التي اتبثث نجاحها .

في أي سياق قرأت تهديدات الغنوشي في تصريحاته للصحيفة الايطالية، وكيف يمكن مواجهة هذه المخاطر؟

كما أسلفت هم جماعة مرتهنة للخارج تؤمن بمنهج القتل والنهب والفساد وليس هناك من طريقة لمواجهتم سوى الردع الشعبي والأمني كونهم يشكلون خطرا داهم وتقديمهم للقضاء في محاكمات علنية حتى يتكشف جليا للعالم حقيقة وبشاعة جرائمهم.

**** ما السيناريوهات المتوقعة في تونس بعد قرارات سعيد؟**

طالما الشعب التونسي خرج للشارع معبرا عن رفضه لجماعة الإخوان مطالبا بأسقاطهم هذا في حد ذاته أهم وأقوى ما يستند اليه الرئيس التونسي في قراراته الشجاعة المبنية على قواعد الدستور وفي اعتقادي أن تونس ستصل إلى انتخابات نزيهة بعد فترة انتقالية يكون فيها الشعب أكثر وعيا وإداركا لمن سيختارهم لتمثيله انطلاقا من الدورس السابقة والعبر رغم قسوتها وآثارها المدمرة على تونس أمنيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وعلى سيادة قرارها.

**** تونس ستصل إلى انتخابات نزيهة بعد فترة انتقالية يكون فيها الشعب أكثر وعيا وإداركا لمن سيختارهم لتمثيله انطلاقا من الدورس السابقة.**

النّوري:

الإسلام السياسي تلقّى ضربات موجعة ومتتالية في أكثر من دولة

حوار/ همسة يونس

رأى الكاتب والمحلّل السياسي التونسي فوزي النّوري، أن تيار الإسلام السياسي تلقّى ضربات موجعة ومتتالية في أكثر من دولة.

وقال النّوري، في حوار مع «بوابة إفريقيا الإخبارية»، إن «الإسلام السياسي تلقى ضربات موجعة ومتتالية في مصر، وسوريا، والآن تونس، وفي ليبيا حيث افتكّت القوى الوطنيّة أغلب المساحات وهي الآن في طريقها لحسم المعركة لصالح القوى الوطنيّة»، مشيرا إلى أن كلّ هذه الانتكاسات ستدفع بالمراهنين على ورقة الإسلام السياسي المعولم إلى التخلّي عن هذا الحليف العبء والتفاوض مجدّدا مع الدولة الوطنيّة...

وإلى نص الحوار:

**في البداية.. تابعنا قرارات الرئيس التونسي قيس سعيد الأخيرة فما هي خلفيات وأسباب هذه القرارات؟

بعد وصول الإسلام السياسي لسدّة الحكم بدأ تدمير الدولة الوطنيّة ويتأكّد ذلك باختيار نظام سياسي يفتّت السلطة ويقود إلى تعويم المسؤوليّة السياسية وبتحويل تونس إلى ساحة مفتوحة للمافيات والعصابات وتعطيل مؤسّسات الدولة وتخريب النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

عندما تأكّدت مؤسّسة الرئاسة من أنّ الأداء الكارثي للنهضة ليس مجرّد أخطاء في الحكم أو عجز عن رفع التحدّيات بل أنّ هدف الإسلام السياسي هوّ القضاء على الدولة الوطنيّة ووصل الأمر إلى محاولة اختراق وتفكيك الأجهزة السياديّة للدولة واستعمال أزمة الكوفيد لربح الوقت وإعادة ترتيب الأوضاع عن طريق رئيس الحكومة المنقلب على مؤسّسة الرئاسة وكلّ ذلك على حساب أرواح التونسيين وأمام حالة الاحتقان والقهر التي ظهرت في أحداث 25 جويلية/ يوليو انحاز الرئيس لشعبه وكان انحيازه متوقّعا وفاء منه لوطنه للإرادة الشعبية التي أوصلته لسدّة الحكم.

**الحلف القطري التركي هوّ الطرف الوحيد الذي يقف بشكل واضح إلى جانب الإسلام .

**النهضة خسرت حاضنتها الشعبية وتحوّلت إلى حركة معزولة سياسيا وشعبيّا.

كيف يمكن قراءة ردود الأفعال سواء المحلية أو الدولية حول هذه القرارات؟

فيما يتعلّق بردود الفعل المحليّة فالأهمّ هوّ استعادة الرئيس لشعبيّته الواسعة من خلال القرارات التي اتّخذها والتي كان يتلهّف المزاج العام

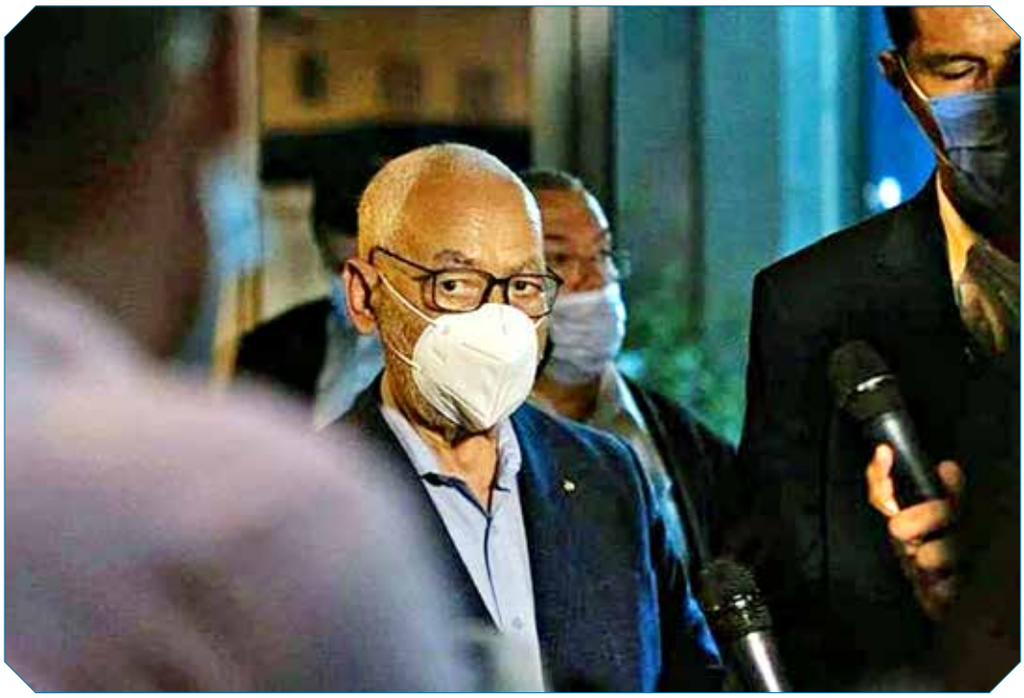

لاتخاذها في مقابل موجة العداء والمطالبة بالمحاسبة لحركة النهضة وحلفائها قلب تونس وائتلاف الكرامة أساسا في المحصّلة أغلب القوى الوطنيّة اتّجهت لإسناد مؤسّسة الرئاسة وبالتالي عزل النهضة داخل المجتمع السياسي وبطبيعة الحال شعبيّا من خلال حرق مقرّات النهضة والمطالبة باعتقال قياداتها.

دوليّا يبدو أنّه لا وجود لموقف واضح من القوى الكبرى وهذا يعني أنّها لا تمانع فيما اتّخذ من إجراءات وقد تتّجه إلى تسويات تحفظ مصالحها بعد عجز أعوانها (الإسلام السياسي) عن إدارة الدولة والقيام بالمهمات المتفق رغم الدعم الأمريكي والبريطاني السخيّ.

فرنسا التي تجاوزتها الأحداث في تونس منذ 2011 تحاول استرجاع مجالها الحيوي الأكثر قربا بعد أن اقتلعها الأمريكان والإنجليز عبر ورقة الاسلام السياسي لا يمكن إلاّ أن ترحّب بهذه القرارات.

إقليميا هنالك دعم واضح للرئيس وقراراته.

الحلف القطري التركي هوّ الطرف الوحيد الذي يقف بشكل واضح إلى جانب الإسلام السياسي وهذا متوقع فهذه القرارات تعتبر ضربة قاسمة للتمدّد التركي في المنطقة.

لو توقفنا لتوضيح ماهية الجدل حول الفصل 08؟

لقد اختارت حركة النهضة وحلفائها وضع دستور (2014) غامض بفتح على عديد الاشكالات والفراغات الدستوريّة والغاية من ذلك هوّ تفتيت السلطة للحيلولة دون مركزتها خوفا من عودة النظام القديم ومنعت تركيز المحكمة الدستوريّة لاقتيادنا لمرحلة اللاّحكم تمهيدا لتقويض الدولة.

إنّ الحرفيّة الشكليّة القانونيّة التي يتحجّج بها دعاة الشرعيّة الانتخابيّة تحمل مغالطة واضحة لأنّ رئيس الجمهوريّة هوّ الضامن لاحترام الدستور بالدستور نفسه ولأنّ هذه الشرعية تحدّها الغاية التي وضع من أجلها الدستور (السيادة الوطنية، المصلحة العليا، السلم الاجتماعي) وبالتالي فإنّ تأويل الرئيس للفصل 80 في محلّه تماما استنادا للمبادئ الفوق دستوريّة والدستورية ومن خلال الاستجابة للإرادة الشعبيّة مصدر الشرعيّة والسيادة.

> ** تأويل الرئيس للفصل 80 في محلّه تماما استنادا للمبادئ الفوق دستوريّة والدستورية ومن خلال الاستجابة للإرادة الشعبيّة مصدر الشرعيّة والسيادة.السياسي.

لماذا تتخوف بعض الأطراف من القرارات الأخيرة؟

رئيس الدولة سيتّجه للمحاسبة وهو أمر مخيف للعديد من التنظيمات والشخصيات والجمعيات التي ارتبطت سرّا بالإسلام السياسي وبالمافيات الحاكمة.

المعارضة المفلسة التي فشلت في لعب دورها الوطني في العشريّة الأخيرة سحب رئيس الجمهوريّة البساط من أقدامها وأطلق عليها رصاصة الرحمة وبالتالي هيّ متخوّفة على مستقبل يبدو محسوما.

ما تبقّى من جحافل المتخوّفين من الحقوقيين سواء المأجورين أو النزهاء يبدو لي أنّ تخوّفهم في غير محلّه لمعرفتي بالشخص وبأطروحاته المتعلّقة بالحكم المحلّي وبالديمقراطيّة المباشرة.

لكن هل هناك مخاوف من ردود فعل عنيفة لتيار الإسلام السياسي.. فكيف يمكن مواجهة هذه المخاطر؟

قد تظهر محاولات يائسة لزعزعة الاستقرار أو الدفع نحو حرب أهليّة للإفلات من العقاب لكن يبدو لي أنّه أمر صعب جدّا بعد أن خسرت النهضة حاضنتها الشعبية وتعاطف المزاج العام معها وتحوّلت إلى حركة معزولة سياسيا وشعبيّا في مستوى محلّي وحليفا عبئا في المستوى الدولي.

إذا برأيك.. ما مستقبل تيار الإسلام السياسي في المنطقة العربية ككل بعد أحداث تونس؟

تلقّى الإسلام السياسي ضربات موجعة ومتتالية مصر، سوريا، والآن تونس، وفي ليبيا افتكّت القوى الوطنيّة أغلب المساحات وهي الآن في طريقها لحسم المعركة لصالح القوى الوطنيّة وكلّ هذه الانتكاسات ستدفع بالمراهنين على ورقة الإسلام السياسي المعولم إلى التخلّي عن هذا الحليف العبء والتفاوض مجدّدا مع الدولة الوطنيّة.

ما الضمانات التي قدمها الرئيس التونسي؟

أكّد رئيس الدولة على أنّ هذه المرحلة انتقاليّة وقتيّة لتتعافى الأجهزة السياديّة للدولة ولتطهيرها من الخونة والمافيات التي تمتصّ دماء التونسيين وأعتقد أنّنا بعد أشهر سنتّجه مجدّدا لصناديق الاقتراع.

من وجهة نظرك.. هل تنجح تونس في تجاوز أزمتها.. وماهي السيناريوهات المطروحة خلال الفترة المقبلة؟

بعد التخلّص من الإسلام السياسي سنتمكّن من استعادة السلم الاجتماعي ومن تحسين الوضع الاقتصادي وتوفير مناخات الاستثمار... أنا متفائل.

> ** بعد التخلّص من الإسلام السياسي سنتمكّن من استعادة السلم الاجتماعي وتحسين الوضع الاقتصادي وتوفير مناخات الاستثمار.

كاريكاتير

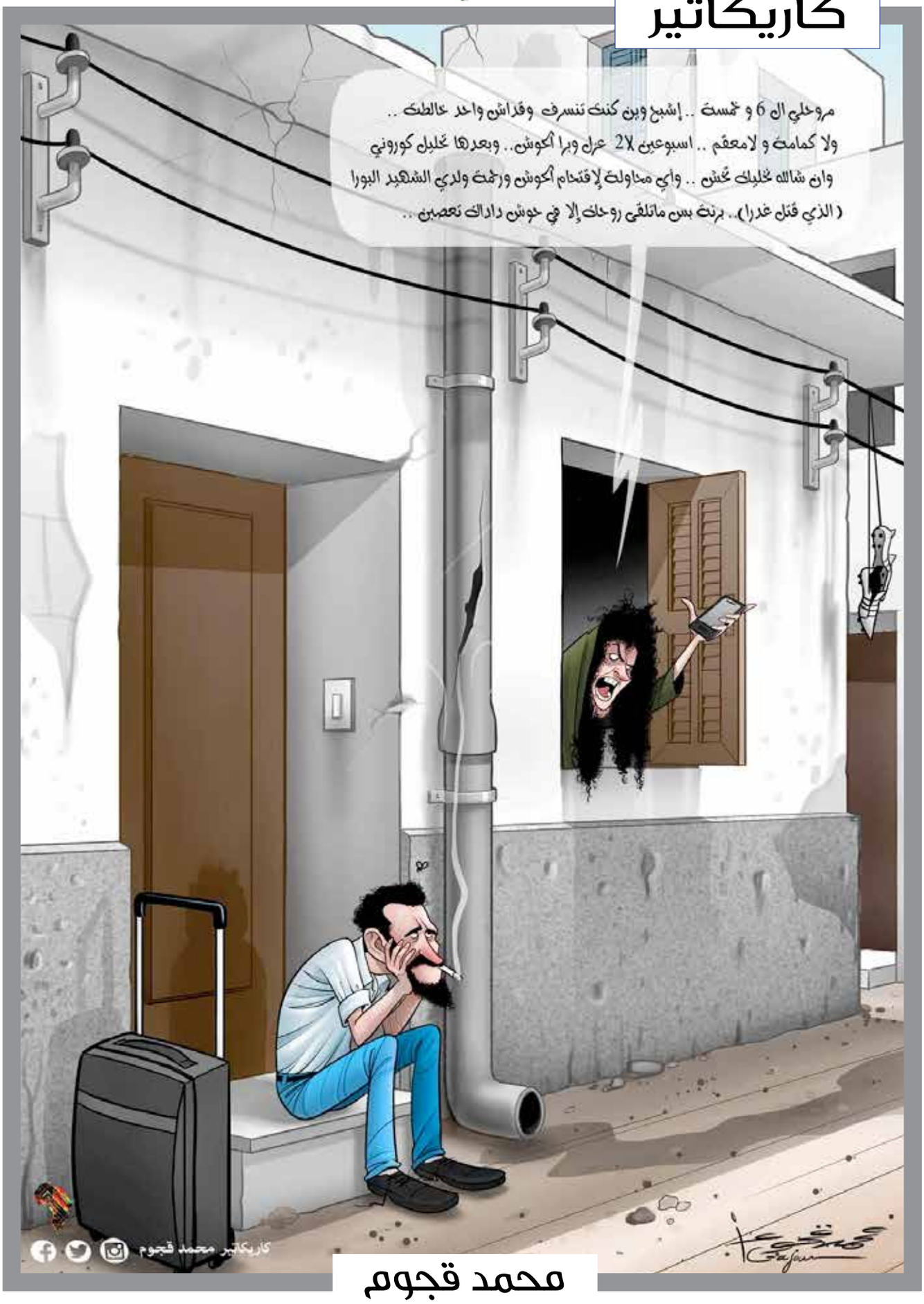

محمد قجوم